الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

باردو في 16 ماي 2012

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد23** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في الهيئة الدستورية المستقلة للانتخابات..
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار الآنسة ربيعة النجلاوي وحضور السيدتين نبيهة ترجمان وسنية تومية.

بداية الجلسة: الساعة العاشرة و25 دقيقة صباحا.

افتتحت الجلسة برئاسة السيد جمال الطوير الذي اقترح أن ينطلق النقاش حول الهيئة الامستقلة للانتخابات من ورقة العمل التي أعدها الفريق الاداري للجنة والتي تضمنت مختلف المحاور التي ارتأى السادة الاساتذة الذين استمعت إليهم اللجنة في جلسات سابقة إدراجها بالدستور وكذلك اقتراحاتهم بخصوص مضمون هذه المحاور.

إلا أن السيد سليمان هلال أثار مسألة التوافق بين الفصول الدستورية التي ستصوغها اللجنة بخصوص هيئة الانتخابات وبين ما سيتضمنه نص القانون الذي يتعلق بنفس الهيئة وتدخل في هذا الإطار كل من السادة والسيدات عبد الباسط بن الشيخ وآسيا النفاتي وجمال الطوير وربيع العابدي ونعمان الفهري وعبد العزيز شعبان والبشير شمام وأكدوا على ضرورة التنسيق في هذا الإطار بين نواب اللجنة وكتلهم لضمان أقصى درجات التناغم في الأعمال وعلى استقلالية اللجنة وصلاحيتها في صياغة ما تراه وعلى القانون الالتزام بالنص الدستوري وتم اقتراح إحدى الحلّين فإما التسريع في أعمال اللجنة أو انتظار نص القانون ضمانا للتوافق بين النص الدستوري والنص التشريعي.

وتواصل إثر ذلك النقاش في صميم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وفي المحاور المدرجة بورقة العمل وهي:

الصلاحيات والتركيبة والمدة والاستقلالية وشروط العضوية.

اعتبر السيد سليمان هلال أن التركيبة تسبق الصلاحيات وأشارت السيدة حبيبة التريكي إلى وجوب الإشارة إلى إمكانية تمتيع أعضاء الهيئة بالحصانة مقابل ممارسة الرقابة على أعمالهم وان مدة الهيئة يجب أن لا توافق المدة الانتخابية وأكد السيدان نعمان الفهري وكريم كريفة أنه يجب ذكر المبادئ العامة للهيئة وهي من خصائص الهيئات الدستورية عموما وهي الاستقلالية والشفافية والكفاءة والديمومة وان تضمن هذه المبادئ في فصل يمثل ديباجة باب الهيئات الدستورية واعتبر السيد سليمان هلال أنه يجب دمج مدة الهيئة مع الصلاحيات واتفق السيدان عبد السلام شعبان ووسام ياسين على ضرورة عدم الدخول في التفاصيل والاكتفاء بالأمور العامة والإحالة للدستور في بقية الأمور
ودعما السيدان عبد الباسط بن الشيخ ونعمان الفهري هذا الموقف لكنهما أكدا على ضرورة ضبط الصلاحيات والتركيبة والفروع والمدة على الأقل .

وبعد ذلك تم التداول على أخذ الكلمة بين السادة النواب لاقتراح تسمية محددة للهيئة الخاصة بالانتخابات وتمثلت المقترحات في الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية للانتخابا ت وتم الاتفاق على تسمية الهيئة المستقلّة للانتخابات واستمر الحوار بخصوص صلاحيات هذه الهيئة الدستورية وأجمع المتدخلون على أنها تختص بتنظيم العمليات الانتخابية بمختلف أنواعها والاستفتاءات وأكد السيد الناصر البراهمي على ضرورة التأكيد على فكرتي المسؤولية والضمان بينما اعتبرت السيدة سنية تومية أن مسؤولية الهيئة من تحصيل الحاصل.

وتركّز النقاش فيما بعد على مسألة تنظيم الانتخابات والإشراف عليها من قبل الهيئة وذلك بصفة مستقلة ودائمة واعتبر البعض أن صفة الدوام تنبع من دسترة الهيئة وأنه يجب الاشارة إلى أن الهيئة يمكنها الاستعانة بالوسائل المادية والبشرية للجهاز التنفيذي على غرار الامن وبخصوص الاختصاص الرقابي على الانتخابات اعتبره المتدخلون يعود للسلطة القضائية فلا يمكن للهيئة أن تراقب نفسها في نفس الوقت فالسلطة القضائية هي من يراقب عمل الهيئة ويمكنه معاقبتها عند الاقتضاء .

وبخصوص اقتراح السيد عادل بن عطية بتدخل الهيئة في عمليات سبر الآراء اعتبرت السيدة سنية تومية أن هذه العملية تعود للخواص ولا تتدخل فيها هيئة عمومية.

رفعت الجلسة على الساعة 14.

رئيس اللجنة **المقرر**